



المعهد العراقي للحوار

Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

العراق واستراتيجية المعابر  
قراءة جيوبولتيكية في الاتفاقيات  
العراقية - العربية 2020

د. سهاد اسماعيل خليل

استاذ الاستراتيجية في جامعة النهرين – كلية

العلوم السياسية

## المقدمة

تجد الدول نفسها ضمن بيئة تنافسية معقدة سريعة التغيير، تواجه فيها العديد من التحديات وبمختلف المستويات من حيث الأثر والتأثير، التي تفرض عليها تبني أفضل السبل للوصول إلى الحفاظ على ذاتها وتحقيق أهدافها التي تنبع من الإدراك السليم في فهم العلاقة بين الأهمية المكانية لوظيفة الدولة أو الإقليم من جهة، والأهمية الجيوستراتيجية التي تشكلها هذه الدولة أو الإقليم عبر توظيف سلسلة التفاعلات في البيئة الإقليمية والبيئة العالمية.

يقترب هذا الإدراك بمتغير الجغرافيا، ليس بصفها المكانية بقدر ما يمثله من نتاج لحوار الإرادات الوطنية – ليس بالضرورة ان تكون متنازعة- الذي يعد اليوم مقيد لحركة الدول وقناعات صناع القرار، فأغلب القادة اليوم مرغبين على فهم الجيولولتيك والتقييد بالاحتمية الجغرافية في فهم وادراك حركة دول الجوار من جهة والدول من خارج الإقليم من جهة أخرى.

أن من مسلمات دراسة بيئة العراق الإقليمية، انها متداخلة معقدة مترامية الإبعاد، تتبدل وتتحوّل وفقاً لمعايير البيئة الدولية والداخلية، تقترب حالة الاغتراب والتباعد أو التقارب والتكامل مع تغير الأنظمة السياسية وقادتها، فهي تعبر عن سلوك صناع القرار بشكل أساس. ومن معاضل صياغة الاستراتيجيات الوطنية في المنطقة أنها تعبر عن رؤية صناع القرار اكثر من كونها وثيقة تعبر عن مصالح وأهداف الدولة.

## إشكالية البحث:

تعد منطقة الشرق الأوسط من مناطق التوتر الاستراتيجية في العالم، بفعل تأثير المقومات الجيوبولتيكية التي تتمتع بها وعدم قدرة صناع القرار على القراءة المنطقية لهذه المقومات مما يضعف من القدرة على توظيفها لتخلق مزيداً من التوتر الذي يؤدي إلى التعقيد في إيجاد الحلول ، فتداخل المصالح وتزاحمها نتاج طبيعي لعدم الإدراك السليم لصانع القرار للبعد الجيوبولتيكي للمصالح ومن ثم عدم القدرة على توظيفها بالشكل السليم.

## فرضية البحث

تعبّر الفرضية عن حقيقة العلاقة بين الاستجابة الكفؤة لصانع القرار في توظيف المقومات ومنها الجيوبولتيكية وتأثير علاقة الدولة مع جيرانها بصيغ واستراتيجيات ذاتها. وهذا ما يمكن تثبيته في بيئة العراق الإقليمية.

## منهج البحث

تم الاعتماد على عدد من المناهج العلمية المعنية في العلوم السياسية ، فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل البيئة الاستراتيجية للعراق والبحث في مقومات القوة وتحييد نقاط الضعف. والمنهج الاستشرافي المستقبلي لبناء الاحتمالات المستقبلية لموضوع البحث وفق معطيات تسهم في إمكانية تحقيق هدف البحث.

التغير في البيئة الإقليمية وأنماط التفاعل الإقليمية

تمتاز بيئة العراق الإقليمية بالتحول والتبدل في أنماط العلاقات الاستراتيجية، فهي تتبدل وتتحوّل من نمط إلى آخر وفق تصورات قادة الدول التي بالضرورة تعبر عن قناعات وعقائد فلسفية تفسر لنا صورة الدولة التي يهدف إلى تحقيقها، هذا الترابط بين حركة التغيير في البيئة وبين تصورات صنّاع القرار التي كثيراً ما تقع بما يعرف بـ (وهم القوة) وبناء استراتيجيتها على دعم القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، يدفع باتجاه توليد تصورات وقناعات مختلفة قد تفسر على إنها (عدوانية) بالضد من تصورات الطرف الأول، وهذا ما تتميز به منطقة التفاعلات العراقية – الإقليمية .

ما بين هذه التصورات والفلسفة العقائدية لصنّاع القرار، تكمن ميزة أخرى تتمثل في تغير وتبدل قناعات القوى الكبرى نفسها ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، مما يزيد الأمر تعقيداً وتداخلاً فتقع المنطقة ضمن ما يعرف بـ (الفوضى الاستراتيجية) الناتجة عن عدم الإدراك السليم للآتي:

- مقومات القوة ونقاط الضعف.
  - هوية وفلسفة الدولة (زمان ومكان).
  - طبيعة التحولات في المنطقة.
  - تصورات صنّاع القرار والتبدل في الفلسفة (فكرياً وادائياً).
  - الابتكار والأبداع في التوظيف الامثل للتقارب الجغرافي.
- ما ذكر اعلاه يشكل معاضل استراتيجية امام الاستجابة الكفؤة لصنّاع القرار لمتغيرات البيئة التي تشهد تحولا وتبدلاً مقترناً بشكل كبير في جملة متغيرات اهمها:
- المتغيرات الدولية:

فوز جو بايدن في الرئاسة الأمريكية، وما سيحمله ذلك الفوز من رؤية جديدة للشرق الأوسط، قد تعيد إلى الازهان مبادرة المجلس الاطلسي التي جاءت تحت عنوان (مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط 2016) التي قدمتها وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت ومستشار الامن القومي الامريكي السابق ستيفن هادلي. مما قد يدخل المنطقة في حزمة ما يعرف بأستراتيجيات بناء السلام وفق المنظور الامريكي باعطاء دور اكبر للمؤسسات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة، وهذا ما يمكن ملاحظته من تنامي دور الأمم المتحدة في العراق ورغبتها للمشاركة في مراقبة وإدارة الانتخابات المرتقبة في العراق.

التغير الآخر هو التوجه الأوربي الجديد نحو المنطقة بشكل تدريجي ومكثف، يثير عدة تساؤلات في مقدمتها هل هي رغبة أوربية بحتة، أم هي رغبة دولية تحديدا أمريكية للمشاركة في تحمل الاكلاف العالمية، أم هي محاولة لاستعادة التوازن مع روسيا الاتحادية ومشاغلتها استراتيجيا لاسيما من قبل فرنسا الطامحة للأدوار العالمية. يشكل الاندفاع الاستراتيجي الصيني نحو المنطقة عبر مبادرة الحزام والطريق، اهم المتغيرات التي ممكن ان تشكل نقطة تحول باتجاه إضافة مقومات قوة لدول معينه ذاتها على حساب قوة أخرى فاعلة كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية والكويت على سبيل المثال، زيادة مقومات القوة الإيرانية على حساب القوة التركية وهكذا.

### المتغيرات الإقليمية:

لا تقل المتغيرات الإقليمية أهمية عن المتغيرات الدولية، بل يمكن عدّها المرتكز الأساس الذي يحدد هوية الشرق الأوسط وبيئة العراق الإقليمية في المستقبل، فالتحول الاستراتيجي الأهم هو إعادة تفعيل استراتيجية تقسيم المنطقة وفق منظور سياسي يهدف بالدرجة الأساس تقاسم النفوذ والتأثير في منطقة الشرق الأوسط، اذ تمت إعادة تفعيل منطقة المشرق العربي ومنطقة شرق المتوسط، دلالة على عدم قدرة القوى الكبرى من أحكام سيطرتها على المنطقة بشكل كامل، فضلا عن التعامل معها وفق السياسات الإقليمية المتبعة بها ودرجة قربها وتباعدها عن الأهداف الأمريكية تحديدا والروسية والصينية، أو إقليميا من ايران و(اسرائيل) وتركيا بشكل خاص. التحول في الاستراتيجية الإسرائيلية وتبني استراتيجية التطبيع، والتقرب غير المباشر عبر الانتقال من النطاق الجغرافي الضيق إلى النطاق الجغرافي الأبعد، مما يشكل تحولا جديدا في مسارات العلاقات الإقليمية مع بعضها البعض.

يتحدث الكثير اليوم عن التحول في أولويات القوى الإقليمية من منطقة الخليج العربي والعراق ضمن البيئة الاستراتيجية الأكبر الشرق الأوسط إلى منطقة شرق المتوسط، اذ شكل زيادة الطموح التركي وتناميّه في الهيمنة الإقليمية، والانتقال من منطقة التنافس الإيراني – السعودي – التركي في العراق وسوريا، إلى منطقة تنافس جديدة في شرق المتوسط مع مصر القوة الإقليمية العربية المغيبة – لظروف موضوعية ومادية- تحولا استراتيجيا مهما يؤشر على رؤية جديدة في هندسة التفاعلات في المنطقة مستقبلا.

### المتغيرات الداخلية:

شهد العراق حراكا استراتيجيا مهماً على مختلف المستويات بدءاً من الحراك الاستراتيجي الداخلي والإقليمي والخارجي، ابتدأه رئيس الوزراء السابق السيد عادل عبد المهدي، محاولا تحويل مسار العلاقة من الغرب إلى الشرق بعقد الاتفاقية العراقية – الصينية، وما آلت اليه من تداعيات داخلية وإقليمية، مروراً بالحراك الاحتجاجي في العراق وتطور مساراته وصولاً إلى استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي وتشكيل حكومة السيد مصطفى

الكاظمي. اذ اتبعت الحكومة الجديدة مسارات تقليدية ومسارات أخرى غير تقليدية ترافقت وتزامنت مع حركة التحولات الإقليمية، محاولة منها لمواجهة الاختلالات والتهديدات في البيئة الداخلية والإقليمية.

### الحوافز الدافعة في توظيف استراتيجية المعابر

يملك العراق مقومات تؤهله للعب دور مهم ومؤثر في بيئته الإقليمية، منطلقاً من جملة محفزات إقليمية ودولية، فضلاً عن متغيرات داخلية داعمة، تتمثل في جملة من المرتكزات أهمها المرتكز الجيوبولتيكي. اذ حبت الطبيعة العراق موقعاً جيوسياسياً متزايد الأهمية، وهذا ما -أكدته النظريات الجيوستراتيجية- حيث أشار إلى تلك الأهمية مفكرو النظريات الجيوبولتيكية والاستراتيجية أمثال ( نيكولاس سبيكمان ) فضمن نظرية الإطار الأرضي يشكل العراق هلالاً يحيط بالقلب الروسي، ومن يحكم سيطرته على منطقة الأطراف يحكم اوراسيا ومن يحكم اوراسيا سيتحكم بجيوبولتيكية العالم. وبناء على ذلك **يمكن وضع معادلة تحدد مكانة العراق الجيوستراتيجية (من يسيطر على العراق، يتمكن من السيطرة على الشرق الأوسط، ومن يسيطر على الشرق الأوسط، يتحكم في الإستراتيجية العالمية).** ومن هنا يمكن تفسير التنافس العالمي على العراق وفي مختلف الحقب التاريخية، ولاسيما التنافس الأميركي - الروسي الذي له إبعاد جيوستراتيجية ترتبط بالهيمنة العالمية.

فلو القينا نظرة على جيوبولتيكية العراق فأننا ندرك بانه لا يمكن لأية دولة في المنطقة إن تضع إستراتيجية أمنية دون فهم وأدراك الأهمية الجيوبولتيكية، إذ وفق هذه الجيوبولتيكية والتي تعد ميزة ( فرصة ) وعبء ( تحدي ) في آنٍ واحد للأمن الوطني العراقي نجد أمام العراق فرصة تاريخية في تحويل هذا التحدي إلى فرصة لبناء علاقات إيجابية مع دول الجوار الجغرافي. ومن خلال الجدول أدناه تتضح أهمية المناطق الحدودية الواسعة مع دول الجوار وارتباطها مع بعضها البعض، وتوظيف هذا الارتباط بما يحقق المصالح العراقية .

### أطوال حدود العراق مع البلدان المجاورة

الدولة	الطول (كم)	النسبة المئوية
الأردن	178	5,14
الكويت	195	5,63
تركيا	377	10,90
سورية	600	17,33
المملكة العربية السعودية	812	23,45
إيران	1300	37,55
المجموع	3462	%100

المصدر:- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 1994، بغداد، 1995م، ص 5.

وعند تفسير هذه الأطوال الحدودية يمكن القول إن العراق يعد العمق الدفاعي الجيو استراتيجي للأردن والعكس كذلك، والعمق الأمني السوري هو العراق والعكس كذلك أيضاً، ودول الخليج متمثلة بالكويت والسعودية فأنها وعمقها الاستراتيجي يرتبط بالعراق بصورة مباشرة، فضلاً عن تركيا التي ترتبط جيوبوليتيكية وأمنياً بالعراق، أما بالنسبة لإيران وما تمتلكه من امتداد جغرافي يعد الأكبر والأكثر تأثيراً وفاعلية بما يشكله من نسبة 37,55% من الحدود العراقية.

فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية الأمنية لهذه الأطوال الحدودية، إلا أنها تشكل مناطق حدودية واسعة يمكن توظيفها واستثمارها، فالمقاربة الجيوبوليتيكية التي يمكن الاستعانة بها هنا، هي المقاربة الأوروبية، فأوروبا ترتبط مع بعضها البعض بشريط حدود يتسع مع اتساع المساحة، إلا إن هذه المساحات الواسعة تم استثمارها وتوظيفها لتشكل فيما بعد المرتكز الأساس الذي قام عليه الاتحاد الأوروبي، كمنطقة ارتكاز في التكامل الأوروبي الاقتصادي ومن ثم التكامل الأوروبي السياسي وبعدها الأمني. فتحوّلت هذه المساحات الحدودية إلى تجمعات مشتركة سياسية واقتصادية مأهولة بالسكان والنشاطات السياسية، فأغلب الفعاليات السياسية الأوروبية الخاصة تقام في هذه المناطق ولاسيما ما بين فرنسا وبلجيكا مقر الاتحاد الأوروبي.

**لذا فإنه يمكن للعراق إن يوظف هذه المناطق المشتركة اقتصادياً واجتماعياً لتكون استراتيجية جديدة تربط دول المنطقة وظيفياً واجتماعياً، لاسيما مع توافر المحفزات الداعمة فالمعطيات الوظيفية هي أساس هذه الاستراتيجية.** ويمكن تركيز المعطيات الوظيفية في الآتي:

#### الأول: موارد المنطقة ( الطاقة )

#### الثاني: الحتمية الجيوبوليتيكية ( نقل الطاقة )

#### الثالث: استراتيجية مواجهة التطرف

#### رابعاً: التعايش السلمي وتنمية ثقافة الحوار.

#### خامساً: إعادة الأعمار.

يشكل التقارب العراقي – العربي الجديد المتمثل في عقد الاتفاق الثلاثي العراقي – الأردني – المصري، والاتفاقيات الثانية مع المملكة العربية السعودية والأردن ومصر، نمطاً جديداً قد يرتقي لمستوى التحول في مسارات العلاقة. فالدول العربية تشهد تغيراً في أنماط التفكير على مستوى صناع القرار، فالتحول في مصر ورؤية الرئيس المصري محمد السيسي في أهمية استعادة مصر لدورها الإقليمي ضرورة استراتيجية. أما في المملكة العربية السعودية وتنامي الشعور لدى قادتها من الجيل الثاني المتمثل في شخصية ولي العهد محمد بن سلمان فالأمر لا يتعدى كونه

ضرورة استراتيجية بل هو واجب وتكليف عقائدي نابع من مكانة المملكة دينياً وسياسياً وجيولوتيكياً وتاريخياً، هذا الشعور تركز مع تراجع دور المملكة في الأداء على المستوى الخليجي على حساب فاعلية الدور القطري والإماراتي بل وحتى تنامي الدور الكويتي القديم الطامح.

الأردن الدولة الساعية إلى إيجاد أنماط جديدة في التفاعل وتدرک أهمية كلا الدولتين من جهة والعراق من جهة أخرى فهي ممكن ان نعدها دولة (الربط) ما بين جغرافيتين الأولى متقدمة مع السعودية وأخرى متأخرة وهي مصر. فالتحدي التركي – القطري يشكل خطراً استراتيجياً على الدول الثلاث (المملكة العربية، الأردن، مصر) كذلك الأمر ذاته مع ايران. فضلاً عن متطلبات إي دور ممكن ان تقوم به المملكة العربية السعودية ومصر تحديدا لا يكتمل إلا مع وجود المرتكز الأساس إلا وهو العراق، هذه الحقيقة تدرکها الأطراف العربية وغير العربية على حد سواء.

**فالعراق يشكل نقطة الالتقاء والارتكاز الحضاري – السياسي- الأمني واي استراتيجية لبناء مجال حيوي لهذه الدول لا يمكن إلا عبر جيوبولتيكية وجغرافية العراق تحديداً، لانقول مبالغة وإنما إي تقارب عراقي مع طرف يشكل خسارة للطرف الأخر كأنه ضمن نطاق ( اللعبة الصفرية الإقليمية).**

هذا الارتكاز الجغرافي قد يكون فرصة استراتيجية، اذا ما تم أدراکه بشكل صحيح وتوظيفه بشكل كفوء عبر استراتيجية يمكن ان نسميها استراتيجية المعابر (تنمية المناطق الحدودية مع دول الجوار الإقليمي). فقد ادركت هذه الحقيقة والحتمية المملكة العربية السعودية فسعت إلى توظيف المناطق الحدودية عبر اتفاقيات تتيح الاستثمار في المناطق الحدودية بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة عبر توظيف مصر والأردن في بناء مناطق استراتيجية مشتركة مستقبلاً

ان الحدود الجغرافية بين الاردن والعراق والسعودية ووجود الطريق البري المشترك الذي عاد الى خط الخدمة يم كن ان يؤسس منطقة تجارية مشتركة ذات ابعاد صناعية – تجارية.

### فرص التوظيف

1. التحول من السياسة إلى الاقتصاد: كل فكرة تحتاج إلى رؤية والرؤية تقترن بتصورات صناع القرار وقدرتهم على قراءة وتحليل البيئة الاستراتيجية – كما ذكرنا سابقاً- يسعى العراق إلى تعزيز فرص التعاون مع الدول العربية لاعتبارات استراتيجية تأتي في مقدمتها تنمية وانهاش الاقتصاد العراقي الذي يعاني من أزمات متعاقبة ترافقت مع انخفاض إنتاج وإسعار النفط، فضلاً عن بعد استراتيجي اخر يرتبط بالرغبة العراقية التي توافقت تحديدا مع الرغبة الأردنية والمصرية في تنمية العلاقات السياسية منطلقاً من المبدأ الوظيفي وليس على أساس البعد السياسي في العلاقات، ويعد هذا اهم تحول في طبيعة السلوك السياسي الخارجي، اذ تميزت قمة عمان بتركيزها على القضايا الاقتصادية والصناعية والتجارة البينية والاستثمار.

2. يسعى العراق إلى إيجاد منافذ جديدة لتصدير النفط، تجنباً لأية مشاكل أو توتر مرتقب في المنطقة سواء في منطقة الخليج العربي والتهديدات المستمرة بأغلاق مضيق هرمز من جهة، وتزايد حدة التوتر بين تركيا ودول شرق المتوسط مما يشكل تهديداً آخر لانسايية عملية التصدير، لذا يسعى العراق إلى فتح منفذ ثالث لتصدير النفط متمثلاً في ميناء العقبة الأردني. وإذا ما تحقق ذلك فيمكن القول إن العراق ولأول مرة يفكر باتجاه المستقبل والبحث عن خيارات جديدة لمواجهة التهديدات المحتملة.

3. الاقتراب غير المباشر من منطقة التفاعلات الجديدة ( شرق المتوسط) المنطقة المرشحة بان تأخذ الأولوية في التنافس الاستراتيجي العالمي الجديد، وحتى يكون العراق ضمن دائرة التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة، وهذه مناورة سياسية قد يستفاد منها العراق مستقبلاً.

4. تعزيز حالة الثقة والتقارب ما بين العراق ومحيطه الإقليمي – العربي، وتأكيد على انه عامل استقرار في المنطقة وليس من عوامل الاختلال والضعف في البيئة العربية، كما كان يتصور منذ عام 1990 والى وقتنا الحال فالعراق مازال ضمن ما يعرف بالدول (المخلّة في الأمن في منطقة الشرق الأوسط) لاعتبارات وتصورات سياسية توظف من قبل القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً.

5. الانفلات من التحالفات التقليدية إلى الفضاءات المتعددة بعيدا عن سياسة الأحلاف والمحاور والتكتلات. فاستراتيجية الفضاءات تعطي هامشاً كبيراً من حرية العمل للأطراف، فقد يكون هناك فضاء سياسي أو فضاء ديني – إسلامي أو فضاء اقتصادي أو فضاءات اجتماعية، هذا التقسيم يعطي مرونة للسياسة الخارجية العراقية للتعامل مع محيطها المعقد والمتداخل وتناهي بنفسها عن سياسة الأحلاف والمحاور.

### كوابح استراتيجية المعابر:

كل استراتيجية جديدة تعترضها جملة من الكوابح يمكن عدها بالكوابح التقليدية، فاستراتيجية المعابر قد يعدها البعض خيال أو فكرة مهمة أو غير واقعية، كما هو الحال مع تطور أية علم من العلوم الإنسانية. يمكن تقسيم كوابح استراتيجية المحاور إلى كوابح بنوية وكوابح ذاتية.

الكوابح البنوية، هي المعنية ببنية وهياكل التفاعل في منطقة الشرق الأوسط وتحديد منطقة الجوار العراقي، التي لا تسمح بقيام أي تفاعل أو علاقات خارج نطاقات النفوذ والتأثير ما بين القوى التقليدية المعروفة (المملكة العربية السعودية، ايران، تركيا واخيرا (اسرائيل)). التي لا تسمح بتوزيع الادوار والوظائف بعيدا عن موافقتها وتأثيرها. فضلا عن القوى العالمية المتنافسة في الشرق الأوسط ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فهي من تحدد ايضا الادوار والوظائف وترسم التفاعلات في المنطقة.



اضافة إلى العلاقات البنيوية المتشابكة والمتداخلة ، فالعلاقات العراقية – السعودية يشوبها التوجس والتعقيد، بينما العلاقات السعودية – الاردنية تشكل تحالفاً استراتيجياً، فضلاً عن التقارب والتماثل السعودي – الاماراتي – المصري، وطبيعة العلاقات العراقية – الايرانية والعراقية – التركية . وما تشكله من تحديات لاستراتيجية المعابر وديمومتها اذا ما نفذت الاتفاقيات.

الكواجب الذاتية، وهي المعنية بالدول ذاتها (العراق، الاردن، مصر، العربية السعودية)، اقتصاديا تعاني اغلبها عدا العربية السعودية مشاكل واختلالات اقتصادية، والدول الثلاث غير قادرة من دون دعم احد القوى التقليدية على تمويل مشاريع الاستثمار في المناطق الحدودية.

فضلاً عن تنازع الارادات الداخلية بين الكتل والاحزاب والتيارات السياسية المختلفة في العراق ومصر والاردن والمملكة ومعارضة الكثير منها لحكومات الدول في عقد وتنفيذ هذه الاتفاقيات.

### الخاتمة

منذ 2003 والى وقتنا الحالي يسعى العراق الى إيجاد استراتيجية كفؤة يتعامل بها مع محيطه الاقليمي المتوتر، فطوال السنوات التي تلت عام 2003 وهو في رحلة دائمة، اهمها كانت الرغبة الحقيقية في الخروج من دائرة وتصورات المهديد إلى دائرة عامل الاستقرار في المنطقة، وهذه تحتاج إلى جهود تقترن بشكل كبير في فهم الفلسفة المكانية للعراق التي ترتبط بشكل كبير بفلسفة صانع القرار ورؤية أين يكمن العراق وما هو دوره ومكانته في بيئته الإقليمية؟، وبالأساس أين مصلحة العراق؟.

**ومع توافر الفرص ضمن الحراك والتفاعل الإقليمي وجد العراق فرصة استراتيجية المعابر لتعميق العلاقات العراقية – العربية بالدرجة الأساس، بعدها مرتكزا استراتيجيا يتأمل العراق فيه خيرا للخروج من الضغوطات الإقليمية التقليدية، فعمل على عقد اتفاقية ثلاثية مع الاردن ومصر، سبقتها وتبعها اتفاقيات ثنائية مع كلاهما والمملكة العربية السعودية. امام جملة التحديات والمعوقات، الا إن الفرصة الحقيقية التي يمكن إن تؤشر إن العراق بداء يفكر وظيفياً في تنمية علاقاتها مع جواره الاقليمي والبحث عن الخيارات الاستراتيجية البديلة لمواجهة تهديدات طرق نقل النفط وتصديره اولاً ومن ثم الخيارات الاستراتيجية المتمثلة بهندسة الفضاءات بمدلولات مختلفة بعيدا عن سياسة المحاور والاحلاف التي عاني منها العراق ودول المنطقة كثيرا.**

## المصادر

<sup>1</sup> مبادرة اطلقها المجلس الأطلنطي سميت بـ مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط، والتي تولى رئاستها كلاً من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت وستيفن هادلي مستشار الأمن القومي السابق؛ في نوفمبر 2016، أصدرنا تقرير المجموعة النهائي، والذي اقترح خارطة طريق برجماتية وقابلة للتنفيذ، تركز على جهود شعوب الشرق الأوسط أنفسهم، مدعومين بانخراط طويل المدى من جانب المجتمع الدولي، وبالتركيز على الاستفادة من الإمكانيات البشرية الكبيرة في الإقليم.

1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، 1994، بغداد، 1995م، ص 5.
2. سهاد اسماعيل خليل، المتغيرات الإستراتيجية والأمن الوطني العراقي ( دراسة في توظيف الفرص)، مجلة قضايا سياسية العدد(43-44) (جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2016) ص 217.
3. سهاد اسماعيل خليل، التفاعلات الجيوسياسية السعودية - التركية واثرها في الاندفاع الاستراتيجي العراقي نحو تشكيل نظام إقليمي جديد، مجلة جامعة دهوك، العلوم السياسية ، 2019

4. ينظر: انيس الدغيدي ، الاقطاب الثلاثة: مصر وايران وتركيا وضرورة الوحدة لهزيمة امريكا، ط1، (كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة) 2012، ص ص 83-86.
5. فارس أبي صعب ، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ( 389 )، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 )، ص 100 وما بعدها.